الفصل الرابع

الزراعة فى اوربا فى القرن التاسع عشر

- حالة اوربا الزراعية قبل الانقلاب الزراعى
- حالة انجلترا الزراعية بعد الانقلاب الزراعى
- اسباب الانقلاب الزراعى و تطوره
- تحسين وسائل الانتاج الزراعى
- نمو الملكيات الكبيره

حدث فى انجلترا فى أواخر القرن الثامن عشر تغير بعيد المدى بليغ الآثار من الوجهتين الاقتصادية والاجتماعية ، كان لا يقل فى خطورته عما حدث حينذاك فى فرنسا وألمانيا ، غير أنه لم يرم إلى أغراض سياسية ، ولم يكن نتيجة ثورة خطيرة مثل ما حدث فى فرنسا ، ولا من ثمرات حكومة مستبدة متنورة ، كما كان الحال فى بروسيا ، وانما حدث تدريجياً ومن تلقاء نفسه بسبب تهيئ ظروف اقتصادية معينة كانت لابد مؤدية الى نتائج طبيعية محتومة . وعلى الرغم من ان هذا التغير الهائل كان فى بادئ الامر اقتصادياً واجتماعياً بحتاً ، فقد انتهى إلى نتائج سياسية خطيرة كتدعيم الديموقراطية ، وتوسيع حق الانتخاب لمجلس النواب والمجالس البلدية وتعديل الدوائر الانتخابية ، والقضاء على ما تبقى للاشراف من نفوذ أو حقوق إقطاعية .

وينقسم التغير الاقتصادى العظيم الذى حدث فى انجلترا فى هذا العصر إلى قسمين كبيرين:

١-الثورة الصناعية .

٢-الانقلاب الزراعى .

ويرتبط هذان القسمان بعضهما ببعض ارتباطاً تاريخياً واقتصادياً عظيماً ، بحيث لا تصح دراسة أحدهما ولا يمكن الالمام به وفهمه جيداً بدون دراسة الآخر واستيعابه . ومع ذلك فان هذا الارتباط الوثيق لم يمنع ان يكون لكل منهما خاص ونتائج مستقلة عن الآخر . ويجب علينا فى البداية أن تحدد بالضبط معنى الثورة الصناعية والانقلاب الزراعى لكي لا يكون هناك محل للبس فيما بعد .

لا يقصد بالثورة الصناعية جميع التغيرات الاقتصادية التى حدثت فى اوربا فى القرن الماضى ، فان الثورة الفرنسية التى قامت من سنة ١٧٨٩ الى سنة ١٧٩٤ ، والاصلاح فى بروسيا الذى تم من سنة ١٨٠٧ الى سنة ١٨١٢ ، قد انتجا نتائج اقتصادية خطيرة ، ذلك فان الثورة الصناعية لم تبدأ فى فرنسا إلا بعد سنة ١٨٢٥ ، ولم تبدأ فى بروسيا إلا بعد سنة ١٨٥٠ ، وانما المقصود بالثورة الصناعية ماخدث من التغير العظيم فى وسائل الصناعة وظروفها بسبب المخترعات الكثيرة والتوسع فى استخدام الآلات البخارية القادرة على الانتاج الكبير . وكان من اهم نتائج ذلك التغير قيام نظام المصانع واحتشاد السكان فى المدن وقد حدثت تلك الثورة الصناعية فى انجلترا فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر . وانتهت مرحلتها الاولى حوالى سنة ١٨٢٥.

اما الانقلاب الزراعى الذى حدث فى انجلترا فى نفس ذلك الوقت وفى بقية دول اوربا بعد ذلك ، فان له معان تختلف باختلاف كل دولة ظهر فيها فالمقصود فى انجلترا ما يأتى:

١-تزايد عدد الملكيات الكبيرة على حساب عدد الملكيات الصغيرة .

٢-القضاء على الاراضى الشائعة التى انتفع منها صغار الملاك والمستأجرين ، وتحديد الملكيات عموماً باقة الأسيجة حولها .

٣-تحول كثير من صغار الملاك والمستأجرين إلى عمال زراعيين .

٤-مهاجرة كثير من المشتغلين بالزراعة من الريف الى المدن للاشتغال بالصناعات الناشئة فيها .

حالة انجلترا الزراعية قبيل الانقلاب الزراعى :

لقد شرحنا فيما سبق حالة الزراعة فى انجلترا فى القرن الثامن عشر، ولكي تفهم مغزى الانقلاب الزراعى ومداه نلخص تلك الخالة قبيل الانقلاب الزراعى فيما يأتى:

١-كانت الزراعة المهنة الرئيسية للسكان والمورد الرئيسى للثروة الأهلية ويستدل على ذلك من البيان الآتى الذى يدل على حالة انجلترا سنة ١٧٧٠.

مجموع السكان	عدد المشتغلين بالزراعة	عدد المشتغلين بالصناعة	مجموع الدخل الاهلى	دخل المشتغلين بالزراعة	دخل المشتغلين بالصناعة
٨.٥٠٠.٠٠٠	٣.٦٠٠.٠٠٠	٣.٠٠٠.٠٠٠	١١٩.٥٠٠.٠٠٠	٦٦.٠٠٠.٠٠٠	٢٧.٠٠٠.٠٠٠

ويستنبط من ذلك ان الفرق البسيط (نحو نصف مليون) بين عدد المشتغلين بالزراعة وعدد المشتغلين بالصناعة كان يقابلة فرق كبير (يزيد على الضعف) بين دخل كل فريق منهما . ويعلل ذلك بأن أسعار الغلات الزراعية كانت مرتفعة وانتاجها كبيراً ، فى حين أن الانتاج الصناعى اليدوى كان صغيراً بالنسبة لعدد المشتغلين بالصناعة، وقد نجم عن ذلك ان انجلترا كانت قادرة على انتاج جل حاجياتها الزراعية ، ولم يبدأ اعتمادها على الواردات الزراعية الاجنبية إلا بعد سنة ١٧٩٢ ، اى عندما أخذ سكان المدن فى التزايد السريع ، وصار الطلب على الغلات الزراعية يفوق الانتاج المحلى .

٢-كانت الملكية الصغيرة منتشرة فى أنحاء انجلترا الزراعية ، ولم تتغير انظمة الزراعة ووسائلها وانواع غلاتها عما كانت عليه فى القرون السابقة وذلك

من حيث كثرة الاعمال اليدوية ، وقلة العناية بالصرف والتسميد ، واتباع نظام الثلاثة حقول بدلاً من نظام الدورة الزراعية . وقد بدأت الملكية فى التزايد تدريجياً فى القرن الثامن عشر ،ولكنها لم تبلغ ما بلغته فيما بعد من الكثرة والاهمية .

٣-كان سكان الريف ناعمين بدرجة من الرفة لم يعرفها امثالهم فى بقية الدول الأوربية ، لأن الرزاعة لم تكن المورد الوحيد للرزق فى الجهات الريفية بل صحبها دائماً صناعات يدوية منزلية قام بها النساء والرجدال فى اوقات فراغهم وكان اغلب انتاج انجلترا الصناعى فى اوائل ذلك القرن مستحرجاً من تلك الصناعات الريفية.

حالة انجلترا الزراعية بعد الانقلاب الزراعى :

عندما انتهى الانقلاب الزراعى فى انجلترا فى الربع الأول من القرن التاسع عشر ، تحسنت الزراعة تحسناً عظيماً فى انتاجها ووسائلها وغلاتها ولكن ذلك التحسن لم يلبث طويلاً إذ تحولت حالة الزراعة فى أواخر القرن إلى عكس ماكانت عليه من قبل ، وذلك على النحو الآتى:

(أولاً) نقصت أهمية الزراعة وصارت الصناعة هى الأساس الاقتصادى لحياة الدولة . وعلى الرغم من ان الزراعة بقيت حتى اليوم اهم صناعة فى انجلترا ، فقد نقص عدد المشتغلين بها إلى أقل من ١٠/١ من مجموع السكان وإن كانوا أكثر عدداً من المشتغلين بأية صناعة أخرى.

(ثانياً) زاد اعتماد انحلترا على الواردات الزراعية الأجنبية، لأن ما سببه الانقلاب الزراعى من زيادة الانتاج كان غير متناسب مع الزيادة السريعة فى عدد سكان المدن وما تبع ذلك من زيادة الطلب على الغلات الزراعية .

(ثالثاً) تغلبت الملكيات الكبيرة على الملكيات الصغيرة حتى صارت أنجلترا أقل دول العالم فى الملكية الصغيرة بالنسبة الى عدد المشتغلين بالزراعة فيها .

(رابعاً) ساءت حالة أهل الريف عموماً بسبب القضاء على الصناعات المنزلية ومهارة أغلب صغار الملاك والمستأجرين الى المدن أون تحولهم الى عمال زراعيين ، مما الى نقص سكان الريف فى العدد وفى الثروة والرفاهية .

ويظهر من ذلك السبب فى تسمية الانقلاب الزراعى بهذا الاسم، كما يتبين كيف هذا الانقلاب مبغوضاً من عامة المشتغلين بالزراعة بسبب الاضرار البليعة التى ألحقها بهم والتى كانوا عاجزين عن مقاومتها .

أسباب الانقلاب الزراعى وتطوره :

أن تجميع رووس الاموال الكبيرة فى أنجلترا بسبب طول ممارستها للتجارة منذ القرن السادس عشر ، وتمتع كبار الملاك الزراعيين دون غيرهم بالجاهوالنفوذ فى المجتمع ، دفع كبار الاغنياء من التجار والصناع الى توجيه بعض ثروتهم الى شراء الاراضى الزراعية لكى يصبحوا بذلك من فريق كبار الملاك ، وينعموا بما نعم به هؤلاء من نفوذ سياسى وأحترام المجتمع لهم . وقد كانت أنجلترا حتى القرن التاسع عشر مشابهة لبقية الدول الزراعية من حيث تمجيدها للاهمال الزراعية دون غيرها من وسائل الكسب ، فكانت كراهة الفرد فيها تقاس بقدر ما يملكه من الضياع الواسعة ، كما كان الاشتغال بالتجارة والصناعة مرغوباً عنه لاعتقاد الناس بأن تلق المهن لا تتفق مع نبل المحتد وسمو الاخلاق ، مهما أصاب المشتغلين بها من النجاح والثروة . فلا غرابة أذن فى أن الاغنياء سعوا الى تحقيق أطماعهم

الاجتماعية والسياسية باتباع الوسيلة الوحيدة الموصلة الى ذلك ، وهى أمتلاك الاراضى الواسعة والاشتغال بالزراعة . ولذا أخذت الزراعة بعد منتصف القرن الثامن عشر فى التحول الى النظام الرأسمالى ، كما تحولت الصناعة والتجارة اليه فى القرن السابق . على أن المساواة بين كبار التجار والصناع وبين كبار الملاك لم تتحقق الا منذمنتصف القرن التاسع عشر ، أى بعد أن أستتبت قدم الصناعة فى أنجلترا وتبين للجمهور ما درته على المشتعلين بها من الثروة الطائلة ، وما جنته البلاد منها من الفوائد الجليلة .

وتضح من ذلك أن الزراعة أخذت تتغير تدريجآ تغيرآ جوهريآ فى نفس الوقت الذى كانت فيه الرأسمالية تتوسع فى سيطرتها على الصناعة والتجارة ، وتزيد فى نفوزها فى المجتمع وفى عالم السياسة . ولا جرم أن توظيف رؤوس الاموال الكبيرة فى الزراعة يؤدى الى نفس النتائج التى يؤدى اليها فى الصناعة كالاقتصاد فى النفقات العامة ، والمقدرة على أحتمال الخسائر والازمات المؤقتة ، وأستخدام أحسن الوسائل وأبرع العمال فى الانتاج ، وأختيار أنسب الاوقات والاسواق لبيع المحصول بأحسن الاثمان . وهى كلها مغانم جليلة يعجز المالك الصغيرعن المساهمة فيها ، ولذلك يصبح موقفه بأزاء المالك الكبير مشابها لموقف الصانع أو التاجر الصغير الذى يعجز عن أحتمال منافسة الشركات الصناعية والتجارية الكبيرة ، ولذا ينسحب تدريجآ من الميدان .

وكان توجيه رؤوس الاموال الى الزراعة بعد منتصف القرن الثامن عشر فى طليعة أسباب الانقلاب الزراعى فى أنجلترا ، اذ تفرعت منه بقية الاسباب الاخرى . لان كبار الملاك أخذوا يخصصون جانبآ من ثروتهم لاصلاح أملاكهم وعمل التجارب اللازمة لزراعة الغلات الجديدة وأستثمار الارض بطريقة فنية دقيقة ، وكان صغار الملاك عاجزين عن مجاراتهم فى ذلك الميدان لما تطلبهمن حبس أموال كثيرة لم تتوفر لديهم ، ولم يكن متوقعآ

أن تدر عليهم أرباحآ سريعة أو مضمونة . وقد نتج عن هذا الاتجاه الجديدة فى الزراعة أن زاد الاقبال على أستخدام الوسائل العلمية فيها وأحلال الالات محل الانسان فى العمل ، فأدى ذلك الى زيادة الانتاج الزراعى وتقليل الطلب على الايدى العاملة فى الزراعة .

تحسين وسائل الانتاج الزراعى :

كان أهم ما دعى الى تحسين الانتاج الزراعى فى أنجلترا ، فضلا عن توافر رؤوس الاموال لدى أكثرية الملاك ، هو ما بدى من زيادة مطردة فى أسعار الغلات الزراعية بعد سنة ١٧٦٠ ، نظرآ لسرعة تزايد عدد السكان وتصاعد أجورهم ومكاسبهم فى ذلك العصر بسبب قيام الثورة الصناعية وعندما ظهر نظام المصانع حوالى سنة ١٧٧٥ قامت مدن صناعية جديدة وعظم الطلب على الغلات الزراعية ، فأقبل المزارعون على أعادة تنظيم شئونهم وبذل غاية الجهد لزيادة انتاجهم ، لكى يتمكنوا من تموين الاسواق الكبيرة والاستفادة من الاسعار المرتفعة ، بعد أن كان غرضهم الاول أنتاج ما يكفى حاجتهم وحاجة الاسواق المحلية فحسب . وبهذه الوسيلة بدأت الزراعة فى الافتداء بالصناعة الحديثة من حيث الاستفادة من التقدم العلمى الى أقصى حد ، وبهذا نعمت بزيادة الانتاج وتقليل نفقاته فى نفس الوقت .

وقد كان طبيعيآ أن يكون التقدم الزراعى بطيئآ فى مبدأ الامر ، ومقصورآ فى الغالب على توسيع المساحة المزروعة بعد تخفيف المستنقعات وأصلاح الاراضى البور وأدخالها فى الزراعة . وساعدت حروب نابليون على زيادة الاهتمام بتحسين الانتاج الزراعى لما سببته من زيادة الطلب على المزوعات وأرتفاع أسعارها ، ولذا قامت فى ذلك الوقت كثير من الجمعيات التى عنيت بدراسة الشئون الزراعية لتعريف المزاعين بأحسن وسائل الزراعة

الحديثة وحثهم على تنويع انتاجهم والاقبال على زراعة كثير من الغلات الجديدة ، ولتنظيم الانتاج الزراعى وتدبير أحسن الوسائل لتصريفه فى الاسواق .

وعند أنتهاء حروب نابليون تعرض أغلب الملاك لخطر الافلاس بسبب كثرة الواردات الزراعية وقتئذ وسرعة هبوط الاسعار . غير أن النفوذ العظيم الذى نعم به كبار الملاك ساعدهم على أنقاذ الموقف يحمل الحكومة على حماية الزراعة من المنافسة الاجنبية ، وأصدار قوانين القمح (corn laws) لسنة ١٨١٥ لمنع هبوط أسعار الغلال عن المستوى معين . ولهذا أستمرت الزراعة متمتعة بالاسعار المرتفعة مما عاى المشتغلين بها بالفؤائد العظيمة وقد أدى تحسن وسائل الزراعة الذى ظهر واضحآ فى أوائل القرن الماضى الى النتائج الاتية :.

١- اتباع الدورة الزراعية بدلا من الطريقة القديمة المسرفة التى قضت بعدم زراعة الارض أكثر من مرتين فى كل ثلاث سنوات (نظام الثلاثة حقول) لكى تسترد قوتها وخصبها .

٢- زيادة أستخدام الاسمدة الطبيعية والصناعية ، وتحسين وسائل الصرف ، والعناية بدراسة أنواع التربة المختلفة لمعرفة الغلات الملائمة لكل منها .

٣- التوسع فى تحسين انتاج الاغنام والماشية ، والاهتمام بشأن تغذيتها لزيادة لحومها وألبانها .

٤- أستخدام كثير من الالات الزراعية الجديدة كالمحاريث والات الحصاد التى تجرها الخيل ، وذلك بغرض الاقتصاد فى الوقت والنفقات ، غير أن تلك الالات لم تكثر الا بعد أن تقدمت الصناعة تقدمآ ظاهراً.

ومما يدل على كثرة أهتمام الرأى العام بشئون الزراعة فى ذلك الوقت

تعدد المعارض الزراعية التى أقيمت فى أنحاء البلاد المختلفة ، وتأسيس الجماعية الزراعية الملكية سنة ١٨٣٨ ، وجمعية الكيمياء الزراعية سنة ١٨٤٢ ، بغرض تشجيع الابحاث الزراعية العلمية ، وأسداء جمهور المزارعين كل مساعدة وارشاد.

حركة أقامة الاسيجة (*Enelosures Movement*)

ظهرت الرغبة فى أقامة الاسيجة حول الحقول فى أنجلترا منذ القرن الرابع عشر ، ولكنها كانت فى مبدئها ضعيفة ولم تشمل مساحة كبيرة من الارض. أما بعد منتصف القرن الثامن عشر فقد أصبحت تلك الرغبة عامة وقوية، بدرجة أنه لم تأت سنة ١٨٥٠ الا وكانت جميع أراضى أنجلترا محاطة بأسيجة ، ويعلل الاهتمام الشديد باقامة الاسيجة فى أنجلترا فى ذلك الوقت بثلاثة أسباب:

(الاول) أن زيادة مكاسب الزراعة بسبب كثرة الطلب على الغلات الزراعية وأرتفاع أسعارها دفعت الملاك الى توسيع المساحة الصالحةللزراعة بكل الوسائل ، وقد كانت أيسر تلك الوسائل هى أمتلاك الاراضى الشائعة(١) وتحويلها الى الزراعة ، اذ كانت تلك الاراضى فى الغالب مخصصة للرعى .

(الثانى) سهولة الحصول على موافقة البرلمان على قوانين الاسيجة نظرآ لعظم نفوذ طبقة الملاك فى البرلمان وقتئ ، وقد أستمر هذا النفوذ حتى بعد صدور قانون الاصلاح الدستورى (Reform Aet) سنة ١٨٣٢ .

(الثالث) تجهيذ علماء الاقتصاد وفى طليعتهم آدم سميث لاقامة الاسيجة فقد رأوا فى ذلك تمهيدآ لازما لكل أصلاح زراعى فى أنجلترا نظرآ لان

زراعة الارضى غير المحدودة بأسيجة كانت مدعاة للاسراف وغير مشجعة على أستخدام الطرق الزراعية العلمية ، بسبب كثرة تقسيم الاراضى بين الملاك ، وصعوبة أتفاقهم على أتباع أصلاحات زراعية معينة كتحسين الصرف وتعبيد الطرق الخ ، وكثرة التنازع بينهم مما أستنفد أموالهم ومجهودهم فى ساحة القضاء . ولهذا رأى آدم سميث ألا مفر من هذه المساوىء ولا أمل فى أصلاح الزراعة وزيادة أنتاج أنجلترا حتى يفى بحاجتها الا أذا أقيمت الاسيجة ، وكبرت الملكيات الزراعية، ووظفت رؤوس الاموال الكبيرة فى الزراعة .

أشكال حركة أقامة الاسيجة؟

وقد أتخذت حركة أقامة الاسيجة وسائل مختلفة، ففى حالة أتفاق جميع المنتفعين من الارض الشائعة فى منطقة معينة على التنازل عنها فى مقابل تعويض عينى أو مالى ، تم ذلك دون تدخل الحكومة، وأصبحت تلك الارض ملكآ لاحد الافراد . فكان ضرورياً أن يعرض الامر على البرلمان لكى يصدر قانوناً باقامة الاسيجة والاستيلاء على الارض الشائعة فى منطقة معينة على التنازل عنها فى مقابل تعويض عينى أو مالى، ثم ذلك دون تدخل الحكومة ، وأصبحت تلك الارض ملكآ لاحد الافراد. أما اذا قبل ذلك التنازل أربعة أخماس المنتفعين ورفضه الباقون، فكان ضرورياً أن يعرض الامر على البرلمان لكى يصدر قانوناً باقامة الاسيجة والاستيلاء على الارض الشائعة فى تلك المنطقة . غير أنه نظراً لبطء هذه الطريقة وكثرة نفقاتها أصدر البرلمان سنة ١٨٣٦ قانوناً سمح باقامة الاسيجة بدون تصريح خاص من البرلمان ، أذا وافق ثلثآ الافراد المنتفعين من الارض الشائعة على ذلك .

ولا مراء فى أن نتائج التوسع فى أقامة الاسيجة كانت وخيمة على المالك الصغير وأن عادت بالفائدة على الزراعة بوجه عام ، لان المالك الصغير كان قبل ذلك قادراً على تخصيص كل أرضه لزراعة الحبوب والغلات

المرتفعة الاثمان ، وعلى ترك حيواناته كالماشية والاغنام والدجاج للرعى فى الارض الشائعة فى قريته . فلما حرم من الانتفاع من تلك الارض صار ملزماً بتقليل مساحته المزروعة وتخصيص جانب من أرضه الصغيرة لرعى حيواناته ، ولذا قل أنتاجه الزراعى وزادت نفقاته فى الوقت الذى بدأت فيه منافسة المالك الكبير له. وعلى الرغم من أن المالك الصغير حصل على تعويض مالى فى مقابل نزوله عن حقوقه فى الارض الشائعة فانه بعد صرف ذلك التعويض فى سد حاجاته العديدة ، شعر بأنه قد فقد حقاً ثميناً متوارثاً دون ان يحصل على أدنى تعويض جدى بقابلة.

وكثيراً ماعمد صغار المزارعين الى مقاومة إقامة الاسيجة بكل الوسائل حتى القوة ، ولكن ذلك لم يجدهم نفعاً إذ كان لا مفر من النتائج المحتومة لسرعة تزايد السكان فى ذلك العصر ، وكثرة الطلب على المزروعات واستخدام رؤوس الأموال الكبيرة والطرق العلمية الجديدة فى الرزاعة وعندما وجد صغار المزارعين انفسهم عاجزين عن الاحتفاظ بموقفهم بعد أن الأراضى الشائعة وظهرت منافسة كبار الملاك لهم ، لم يروا بدأ للتخلص من ورطتهم من اتباع إحدى الطرق الآتية:

(أ) المهاجرة إلى المدن الصناعية حيث ظهرت المصانع الجديدة وتعددت سبل الرزق وكثر الطلب على الأيدى العاملة .

(ب) المهاجرة إلى الولايات المتحدة والممتلكات البريطانية حيث منحت الأراضى مجاناً أو بابسط الشروط لمن قبل على استخدامها فى الزراعة أو الرعى .

(ج) البقاء فى أقاليم انجلترا الزراعية وإن أدى ذلك الى تحول المالك الصغير الى عامل أجير . ولعل هذا الطريق الاخير كان أشدها وعورة واثقلها على النفس .

نمو الملكيات الكبيرة:

نتج عما سبق ان نقصت الملكية الصغيرة فى انجلترا نقصاً عظيماً وأعيد تنظيم المجتمع الزراعى فى تلك البلاد على أساس الملكية الكبيرة . وقد نمت الملكيات الكبيرة فى انجلترا بوسائل متعددة : ففى اواخر القرن الثامن عشر بدأ كثير من صغار الملاك ينسجون تدريجياً من الزراعة بسبب قلة مكاسبهم وكثرة تعرضهم للمنافسة ، فباعوا املاكهم للاشراف وكبار الأغنياء فى مقاطعاتهم ، ثم رحلوا الى المدن الصناعية أو الى الخارج . ولما بدأت حروب نابليون وارتفعت اثمان الغلات والاراضى الزراعية زاد إقبال صغار الملاك على بيع املاكهم ليستفيدوا من ارتفاع اسعارها وقتئذ واقبل على شرائها كبار المشتغلين بالصناعة والتجارة لرغبتهم فى توظيف اموالهم فى الزراعة والحصول على مانبع ذلك من زيادة الجاه والنفوذ . وعندما حلت الازمة الزراعية سنة ١٨١٥ وأخذت اسعار الأراضى فى التدهور السريع أقبل بقية صغار الملاك على التخلص من املاكهم قبل ان يتعرضوا للافلاس التام .

وبهذه الوسائل قلت الملكية الصغيرة حتى كانت حالة انجلترا سنة ١٨٤٥ شبيهة بحالتها اليوم من حيث كثرة الملكيات الكبيرة فيها بدرجة لا تضارعها فيها اية دولة اخرى فى اوربا الغربية . وقد استمرت الملكيات فى التضخم منذ ذلك الوقت ، لكثرة التزاوج بين الاسر الشريفة القديمة والاسر الغنية المشتغلة بالصناعة والتجارة ، وما تبع ذلك من انضمام تلك الاسر بعضها الى بعض .

ولا ريب فى أن تحول الملكيات فى انجلترا من صغيرة الى كبيرة عاد على الزراعة بفوائد جليلة فى بادئ الامر ثلما صحبه من تحسن واضح فى وسائل الزراعة ، فقد اصبح المجتمع مقسماً الى ثلاثة طبقات مستقلة وهى :

(أ) طبقة كبار الملاك التى تعنى قبل كل شئ بالحصول على اكبر اجر من المشتغلين بفلاحة املاكها .

(ب) طبقة المستاجرين التى تتظف أموالها فى الزراعة على أمل الحصول على اكبر مقدار من الربح ، تولذا لاتربطها صلات قوية بالزراعة على اعتبارها مهنة هامة، او بطبقة الملاك او العمال الزراعيين .

(ج) طبقة العمال الزراعيين التى لا تملك الاراضى التى تشتغل بفلاختها ولا تساهم فى إدارة شئونها بوجه ما ، وإنما تقوم بعمل ما يطلب منها فى مقابل ما تخصل عليه من اجر .

ولا يخفى أن هذا التطور الخطير الذى بدأ منذ منتصف القرن الثامن عشر فى المجتمع الزراعى فى انجلترا وفى نظام الملكية الزراعية فيها كان معتبراً فى بادئ الأمر تقدماً كبيراً من الوجهة الاقتصادية ، لما نتج عنه من زيادة المساحة المرزوعة وزيادة الانتاج الزراعى وتحسن وسائل الزراعية غير ان هذا التقدم اشتمل بلا ريب على بذور اضمحلال الزراعة فيما بعد ، لأنه أدى الى نقص عدد الملاك والمشتغلين بالزراعة بوجه عام ، حتى صاروا أثلية ضئيلة فى الأمة . ولهذا الاعتبار اهميته الكبيرة فى دولة دستورية كانجلترا ، إذ انه عندما تعرضت الزراعة للاضمحلال فى أواخر القرن الماضى لم تجد من يدافع عنها او ياخذ بناصرها ، بل كانت الأغلبية ترحب بذلك الاضمحلال لأنه متفق مع مصالحها الصناعية والتجارية.